مايو 2023

DEVELOPMENT REIMAGINED

ماذا تحتاج مجموعة العشرين إلى الاتحاد الأفريقي ؟

ما تأثير الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين ؟

تم الإصدار في الاحتفال بالذكرى الستين لمنظمة الوحدة الأفريقية - الاتحاد الأفريقي.

المرجعية

في عام 2008، تم إنشاء لجنة مكونة من عشرة وزراء أفارقة للمالية ومحافظي بنوك مركزية، من قبل رئيس بنك التنمية الأفريقي آنذاك، الدكتور دونالد كابيروكا.

وقد تم تشكيل لجنة العشرة (C-10) لرصد التطورات وصياغة المقترحات للمساهمة في المداولات الدولية بعد الأزمة المالية 2007/2008.

في الأعوام التالية، عملت لجنة العشرة على تطوير استراتيجية أفريقية لمجموعة العشرين، بما في ذلك تقديم المشورة للمجموعة بشأن القضايا ذات الأولوية للقارة الأفريقية.

فيما يلي بعض المطالب التي قدمتها لجنة العشرة في تقرير عام 2009 المقدم إلى مجموعة العشرين:

إظهار الإرادة السياسية واتخاذ الإجراءات الآنية

- الإسراع في الوفاء بالالتزامات القائمة، والذي يعد أمراً أساسياً لمصداقية الجهات المانحة كشركاء إنمائيين ملتزمين للقارة.
- حماية الفقراء والضعفاء من خلال ضمان الحفاظ على برامج الاستثمار العام الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والصرف الصحي.
- دعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء والعاطلين والمهمشين اجتماعياً.

توفير الموارد الإضافية

- زيادة الموارد الميسرة المتاحة لصندوق النقد الدولي وتسهيل الوصول إليها.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية على المستويين الوطني والإقليمي، واستهداف مشاريع البنية التحتية.
- زيادة حافظة الموارد لبنوك التنمية الإقليمية، والموافقة على مراجعة مبكرة لكفاية رأس المال لبنك التنمية الأفريقي.
- زيادة تمويل التجارة عن طريق ضخ موارد جديدة للمرافق المتخصصة.

زيادة حيز السياسة والمرونة وتقليل المشروطية

- إتاحة استجابة البلدان حسب الحاجة، بدلاً من فرض السياسات الصارمة.
- توسيع نطاق الحصول على الائتمان: مراجعة معايير القدرة على تحمل الديون.
- تسريع تسليم المساعدات: إصلاح الإجراءات وتقليل الشروط.

زيادة الشفافية والمساءلة والتمثيل العادل

- تزويد البلدان الأفريقية بالأصوات المناسبة وحقوق التصويت في المؤسسات المالية الدولية (IFIs) والمنتديات العالمية.
- معالجة قضية الملاذات الضريبية والمساعدة في استعادة ثروة أفريقيا المسروقة.

الأمر المثير للصدمة هو أن معظم هذه المطالب لا تزال قائمة حتى يومنا هذا - أي بعد 14 عاماً.

وهذا يسلط الضوء على أنه على الرغم من التنسيق بين القادة والمؤسسات الأفريقية بشأن القضايا الملحة، فقد تجاهل اللاعبون الرئيسيون الآخرون أولوياتهم إلى حد كبير. وهذا إخفاق ملموس لانعدام التمثيل الأفريقي في تعددية الأطراف.

الحث إلى اتخاذ الإجراءات

تعد مجموعة العشرين من أكبر الاقتصادات في العالم وتتألف من 19 دولة والاتحاد الأوروبي، وتسهم بأكثر من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 75٪ من التجارة العالمية. ولا يمكن الاستهانة بدور مجموعة العشرين في الاقتصادات وتطوير الحلول للأزمات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، اعتباراً من عام 2023، قدر الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بنحو 3.1 تريليون دولار أمريكي، ويبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد القارة نمواً اقتصادياً كبيراً، حيث يتوقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة 3.6٪ و 3.9٪ لعامي 2023 و2024 على التوالي، ومن المتوقع أن تنمو 91٪ من الاقتصادات الأفريقية فوق التوقعات العالمية للنمو البالغة 1.7٪ في عام 2023.

ولأن نسبة كبيرة من النمو العالمي ستكون مدفوعة بالقارة في الأعوام المقبلة، فلا يمكن ولا ينبغي تجاهل الثقل الاقتصادي لأفريقيا.

توسيع مجموعة العشرين إلى مجموعة الـ21 برئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي كعضو دائم كامل العضوية.

إن الاتحاد الأفريقي (AU) هو المؤسسة الأساسية في الحوكمة الدولية لأفريقيا. ومع قيام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) والتي تضم 55 اقتصاداً لأفريقيا في سوق واحدة، يمثل الاتحاد الأفريقي الآن كتلة اقتصادية مصنفة في المرتبة الثامنة في العالم.

علاوة على ذلك، تضع الخطة الرئيسية للتنمية للاتحاد الأفريقي، في أجندة 2063، ستة أطر قارية استراتيجية مع 15 مشروعاً رائداً تغطي الزراعة والبنية التحتية والتعدين وغير ذلك، والتي ستحول بشكل جذري التنمية المستدامة للقارة.

إن تعزيز التمثيل الأفريقي ضمن تعددية الأطراف أمر أساسي لحصول القارة على العضوية ضمن المجموعة.

وعلى هذا النحو، كانت هناك دعوة متزايدة لجعل الاتحاد الأفريقي عضواً دائماً وكامل العضوية.

تمنح العضوية في مجموعة العشرين الاتحاد الأفريقي منبراً للدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فيه في الحوكمة العالمية، مما يمكن القارة من تشكيل جدول الأعمال بشأن القضايا العالمية مثل تغير المناخ والتجارة والأمن. وترتبط المناقشات في الاجتماع السنوي لمجموعة العشرين ارتباطاً وثيقاً بالتحديات التي تواجهها القارة، ومع ذلك، فإن جنوب أفريقيا حالياً هي الدولة الأفريقية الوحيدة المدرجة في المجموعة.

توجه مجموعة العشرين الدعوات المتكررة إلى رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي (AU)، وممثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). وفي حين يعكس هذا إدراك مجموعة العشرين لأهمية التمثيل، هناك حاجة ملحة لإدراج الاتحاد الأفريقي كعضو دائم كامل.

وعلى هذا النحو، من الضروري تخصيص مقعدين للاتحاد الأفريقي، على النحو المطلوب في قرار قمة الاتحاد الأفريقي الأخير في عام 2023 (الملحق الثاني). حيث يعتبر انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين سابقة بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي يمثله المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي. وتعد أوروبا وأفريقيا من أكثر المناطق تكاملاً في العالم، حيث تخدم هيئات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشكل أساسي نفس الغرض من التكامل والحوكمة.

إذا كان التمثيل الأفريقي يعكس التمثيل الأوروبي، فسيتم توفير مقعدين - أحدهما لرئيس الاتحاد الأفريقي بالتناوب والآخر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

الزخم المتزايد للحصول على مقعد دائم لأفريقيا

على سبيل المثال، في عام 2021، دعا البروفيسور جيفري ساكس علناً إلى مجموعة الـ21، وطوال عام 2022، دعا كل من رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك ورئيس السنغال، فخامة ماكي سال ورئيس غانا، وفخامة أكوفو-أدو إلى ذلك في عدة مناسبات.

في الآونة الأخيرة، أدرجت مجموعة من وزراء المالية الأفارقة في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2023 قبول مجموعة العشرين للاتحاد الأفريقي كأحد المجالات الخمسة ذات الأولوية لإصلاح الهيكل المالي العالمي.

سبب هذا الموجز السياساتي

يهدف الموجز السياساتي هذا إلى أن يكون بمثابة دليل لحكومات البلدان الأفريقية وحكومات مجموعة العشرين وصانعي السياسات وممارسي التنمية حول الأسباب التي تجعل الاتحاد الأفريقي ينضم إلى مجموعة العشرين كعضو دائم.

وباستخدام هذا الموجز، يمكن للقادة الأفارقة أن يكونوا مجهزين بشكل جيد لاتخاذ موقف موحد بشأن هذه المسألة، مما يؤدي إلى تحسين تعددية الأطراف. وأخيراً، يهدف هذا الموجز إلى تعزيز صوت أفريقيا على الساحة الدولية مع تحسين تأثير القارة.

قائمة دول مجموعة العشرين التي تدعم حالياً إدراج الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين

بيان الدعم المقدم من 13 دول	لا يوجد دعم صريح من 7 دول
البرازيل	الأرجنتين
الصين	أستراليا
فرنسا	كندا
ألمانيا	إيطاليا
الهند	المكسيك
اندوناسيا	روسيا
اليابان	ديك رومى
كوريا	
المملكة العربية السعودية	
جنوب أفريقيا	
المملكة المتحدة	
الولايات المتحدة	
الاتحاد الأوروبي	

(اعتبارًا من يوليو 2023)

لماذا تحتاج مجموعة العشرين إلى الاتحاد الأفريقي؟
الفرص والتحديات

على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، تزايد الزخم على طلب الاتحاد الأفريقي الانضمام إلى مجموعة العشرين. وبطبيعة الحال، أثارت الجهات ذات الصلة العديد من الأسئلة والمخاوف بشأن الآثار المحتملة لذلك. ويحدد الموجز السياساتي هذا الأسئلة الرئيسية التي يطرحها كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجموعة العشرين.

لماذا تحتاج مجموعة العشرين إلى الاتحاد الأفريقي

تحتاج مجموعة العشرين إلى الاتحاد الأفريقي لسببين رئيسيين وهما: تعزيز التمثيل الأفريقي ومساهمة أفريقيا في النمو الاقتصادي.

التمثيل الأفريقي . ستمنح العضوية في مجموعة العشرين الاتحاد الأفريقي منبراً للدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فيه في الحوكمة العالمية. على سبيل المثال، فإن وجود الاتحاد الأفريقي كعضو دائم في مجموعة العشرين من شأنه أن يسمح بتمثيل وجهات النظر الأفريقية بشكل أفضل في المناقشات مثل إعادة هيكلة الديون. وبما أن البلدان الأفريقية تشكل جزءاً كبيراً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فلابد من سماع أصواتها في القرارات الاقتصادية. وقد تعرضت استجابة الإطار المشترك لمجموعة العشرين لطلبات إعادة هيكلة الديون لانتقادات شديدة بسبب عملياتها البطيئة وغير الواضحة.

ومن خلال الانضمام إلى مجموعة العشرين، يمكن للاتحاد الأفريقي تشكيل قواعد وإجراءات الإطار، مما يضمن أنها عادلة لجميع الأطراف، بدلاً من وضع جدول الأعمال من قبل الدول الدائنة في المقام الأول.

علاوة على ذلك، تتحمل أفريقيا وطأة العديد من التحديات مثل تغير المناخ، وهو موضوع نقاش أساسي لمجموعة العشرين. وقد أظهرت الدراسات أن أفريقيا تصدر ما يقرب من 4٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مقارنة بالصين والاتحاد الأوروبي بنسبة 23٪ و 13٪ على التوالي.

دعا القادة الأفارقة، مثل رئيس كينيا فخامة وليام روتو، إلى إدراج أفريقيا في المناقشات المتعلقة بالمناخ، مؤكدين أن أفريقيا لديها حلولها الخاصة التي ستساعد في معالجة هذه المسألة، والتي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقدمها لمجموعة العشرين.

لماذا تحتاج مجموعة العشرين إلى الاتحاد الأفريقي؟
- تابع

المساهمة في النمو الاقتصادي العالمي. تحتل أفريقيا المرتبة الثامنة كأكبر اقتصاد في العالم بعد ظهور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعد أفريقيا أيضاً موطناً لأكثر من ملبار شخص ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها عدد سكان الصين والهند بحلول عام 2050.

هذا التحول الديموغرافي لديه القدرة على المساهمة بشكل كبير في الاقتصاد من خلال:

أ) توفير تعزيز الإنتاجية الاقتصادية مع زيادة عدد السكان لمزيد من القوى العاملة لقطاعات مثل الزراعة والتكنولوجيا والابتكار.

ب) زيادة الاستهلاك المحلي مع نمو السوق الاستهلاكية ونمو الطبقة الوسطى.

ثانياً، أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية مثل الذهب والألماس والنفط. ويمكن أن توفر العضوية في مجموعة العشرين فرصاً لأفريقيا لتوسيع آفاق التجارة والاستثمار على الصعيد العالمي، كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من خلال الشراكة مع الاقتصادات الرائدة مثل ألمانيا أو اليابان في إطار مجموعة العشرين، يمكن لأفريقيا استكشاف أسواق جديدة لجذب المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكات بين البلدان الأفريقية والاقتصادات ذات الدخل المرتفع داخل مجموعة العشرين أن تفيد جميع الأطراف من خلال تبادل المعرفة حول نقل التكنولوجيا والابتكار وتعزيز مشاريع الاستقرار الإقليمي.

في نهاية المطاف، ستساعد هذه الشراكة في بناء اقتصادات أكثر مرونة في جميع أنحاء أفريقيا، مما يساعد البلدان على الاستعداد بشكل أفضل للصدمات الاقتصادية المستقبلية التي تسببها الأوبئة أو أحداث تغير المناخ.

ما هو تأثير انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين على التعددية؟

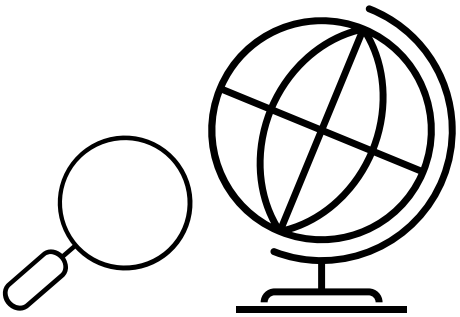

كثيراً ما يتم تجاهل مزايا التعددية، مثل الاستقرار والتجارة في السلع والأفراد. ومع ذلك، فقد واجه النظام المتعدد الأطراف الحالي التحديات بسبب صعود الشعبوية والسياسات الحمائية، مما يشير إلى أنه من الضروري تجديده.

والحاجة إلى الاندماج في تعددية الأطراف ليست جديدة. فقد أدركت دول البريكس (BRICS) أهمية الشمولية خلال الأزمة المالية 2007/2008، مما أدى إلى زيادة مشاركتها في الشؤون المالية العالمية. علاوة على ذلك، سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء أيضاً على الحاجة إلى تمثيل أكبر في النظام متعدد الأطراف.

وعلى هذا النحو، واجهت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عقبات في تصنيع اللقاحات بسبب الحمائية المضمنة في المعاهدات الدولية مثل اتفاقية تريبس (TRIPS). ولهذه الأسباب لا يمكن استبعاد أفريقيا من التعددية. تأتي القارة في طليعة التحديات والحلول العالمية، بما في ذلك تمويل التنمية وتغير المناخ والسلام والأمن. ويجب أن تكون جزءاً من محادثة الحلول التي تواجهها هي وبقية العالم.

الأهم من ذلك، أعربت الدول الأفريقية عن استعدادها لأن يعبر الاتحاد الأفريقي عن المصالح الأفريقية في المنتديات العالمية مثل مجموعة العشرين، ومن شأن قبول الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين أن يعزز التعددية بشكل كبير ويعزز شمولية الحلول.

من يجب أن يمثل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؟

اختار رؤساء الدول الأفريقية ممثلين اثنين لهذا الغرض - رئيس الاتحاد الأفريقي (الذي تقوده جزر القمر حالياً ولكن سيكون على أساس التناوب) والآخر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وهذا من شأنه أن يحاكي تمثيل الاتحاد الأوروبي بمقعدين - أحدهما لرئيس المفوضية الأوروبية والآخر لرئيس المجلس الأوروبي. حيث يجب أن يكون تمثيل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي متساوياً.

يدعو النظام الأساسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي المفوضية إلى صياغة مواقف مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وتنسيق هذه المواقف أثناء العمل نيابة عن الدول الأعضاء في مسائل الشؤون الدولية.

الموقف المشترك لرؤساء الدول هو أن الاتحاد الأفريقي يجب أن يكون له مقعد دائم في مجموعة العشرين. لذلك يجب على جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 55 أن تتنازل عن كل سلطاتها لمفوضية الاتحاد الأفريقي لأنها لا تستطيع تمثيل نفسها بشكل فردي.

المفوضية مسؤولة أيضاً عن تولي مسؤولية مسائل مثل التجارة والديون والهجرة والمواقف المشتركة الأخرى التي حددتها الدول الأعضاء - وهي الأمور التي تؤثر على أفريقيا والتي تناقشها مجموعة العشرين.

تنتخب الجمعية رئيس الاتحاد الأفريقي - أي رؤساء دول الاتحاد الأفريقي - وله وظيفة اتخاذ القرارات المهمة للاتحاد الأفريقي.

لم يتم تعريف مصطلح القرار المهم بموجب الاتفاقية، وبالتالي يمكن أن يعني التمثيل في المنتديات الدولية - مثل مجموعة العشرين - مما يسمح للرئيس باتخاذ القرارات نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

من سيدعم الأعمال التحضيرية لدعم ممثلي الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؟

فيما يتعلق بالعمليات، هناك عدد من الخيارات التي يمكن أن ينظر فيها الاتحاد الأفريقي لدعم التحضير لها بمشاركة مجموعة العشرين. على سبيل المثال، يمكنهم استخدام مجموعة مماثلة لنموذج لجنة العشرة (C-10) (الملحق الأول)، أو تشكيل لجنة مماثلة من الوزراء للالتقاء من أجل ذلك. وبدلاً من ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أن ينظر في إنشاء فريق مستقل من الخبراء لإدراج جدول الأعمال.

يمكن أن تقدم عمليات الاتحاد الأوروبي في مجموعة العشرين مثالاً مفيداً للاتحاد الأفريقي، كما هو موضح في دراسة للبرلمان الأوروبي (الإطار 2).

الإطار 2: عمليات الاتحاد الأوروبي في مشاركة مجموعة العشرين

- منذ عام 2010، أنشأ الاتحاد الأوروبي آليات لدمج وجهات نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خارج مجموعة العشرين (المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا) - على الرغم من أن المملكة المتحدة لم تعد دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

- انعكاساً لتنسيق مجموعة العشرين لمواقف الدول في إطار مساري "المالية" و"الشيربا" التحضيري (Sherpas)، نظم الاتحاد الأوروبي أيضاً تنسيق السياسات في إطار هذين المسارين المواضيعيين.

- مسار "المالية": يغطي قضايا الاقتصاد الكلي، وإصلاحات المؤسسات المالية الدولية، والتنظيم المالي، والذي يسمح للدول الأعضاء بالمشاركة بشكل أكبر في العملية.

- بموجب التوجيهات الواردة في الوثائق التي صاغتها المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع الرئاسة الدورية للمجلس، ستبدأ اللجنة الاقتصادية والمالية (EFC) التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (ECOFIN) في مواءمة موقف الاتحاد الأوروبي مع لجنتيه الفرعيتين - اللجنة الفرعية للقضايا المتعلقة بصندوق النقد الدولي (SCIMF) ولجنة الخدمات المالية (FSC).

- بالموافقة النهائية من مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (ECOFIN) الذي يتألف من وزراء مالية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تؤدي عملية التفاوض هذه إلى إصدار "الشروط المرجعية"، التي تعمل كمراجع سياسية غير ملزمة لممثلي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركة في مجموعة العشرين.

الإطار 2: عمليات الاتحاد الأوروبي في مشاركة مجموعة العشرين - تابع

- مسار "الشيربا" التحضيري (Sherpas): يغطي القضايا غير المالية مثل التنمية والطاقة والتوظيف، مع مشاركة أقل هيكلية للدول الأعضاء.
  - في إطار التوجيهات الأوسع للمبادئ التوجيهية لمشاركة الاتحاد الأوروبي والوثائق التي صاغتها الرئاسة الدورية للمجلس والمفوضية الأوروبية، يتم تفويض لجان المجلس ذات الصلة لتنسيق السياسات لاجتماعات العمل القطاعية "الوزارية" المواضيعية لمجموعة العشرين.

- تشرف الأمانة العامة للمفوضية الأوروبية على تنسيق السياسات ضمن مسار "المالية" و"الشيربا" وهيئات الاتحاد الأوروبي الأخرى لمجموعة العشرين.

- في حالات الخلافات القوية من الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة العشرين، قد يتم التنسيق المخصص إلى جانب اجتماعات مجموعة العشرين، مع إجراء المفاوضات دون مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين.

يمكن للاتحاد الأفريقي استعارة هذه الفكرة بسهولة

- المسار المالي من الأفضل أن يرأس مفوض الاتحاد الأفريقي هذا لأن القانون يمنح مكتب المفوض سلطة صياغة المواقف المشتركة داخل القارة وتولي مسؤولية الأمور المالية أثناء العمل كممثل دبلوماسي لأفريقيا. وبالاقتراض من مجموعة العشرة (C10) (الملحق 1)، يحدد مكتب المفوض الأولويات الاقتصادية في المحتوى مع وضع استراتيجية مشاركة ملموسة مع مجموعة العشرين (G20).

- مسار شيربا التحضيري (Sherpa Track) وبالنظر إلى أن هذا المسار غير مالي، فسوف يرأسه رئيس الاتحاد الأفريقي بما في ذلك جمعية الاتحاد الأفريقي التي تضم رؤساء الدول. تتمتع الجمعية بصلاحية وضع السياسات التي ستضع سياسات المشاركة مع مجموعة العشرين.

كيف يفيد انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين دول مجموعة العشرين الأخرى؟

إن دعم الاتحاد الأفريقي للانضمام إلى مجموعة العشرين سيفيد البلدان سياسياً في مشاركتها الثنائية مع الدول الأفريقية ومع الاتحاد الأفريقي.

علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي هو هيئة التكامل الإقليمي الرئيسية في إفريقيا، لذا فإن العلاقة الأكثر رسوخاً بين البلدان والاتحاد الأفريقي ستمكن من تسهيل التواصل والتعاون بين القارة ودول مجموعة العشرين الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تعكس جهود التنسيق القوية التي تبذلها الحكومات الأفريقية مع الاتحاد الأفريقي وهيئاته خلال الاستجابة لجائحة كوفيد-19 فائدة التنسيق الأفريقي.

هذا يخلق حافزاً ودافعاً للبلدان الأفريقية للتنسيق حول السياسة الاقتصادية والمالية الخارجية، التي ستكون ذات أهمية خاصة خلال الأعوام القليلة المقبلة بالنظر إلى تحديات الديون والتمويل التي تواجهها القارة.

هل سيتسبب الاتحاد الأفريقي في الاكتظاظ وزيادة طلبات العضوية؟

إن وجود الاتحاد الأفريقي كعضو دائم لن يؤدي إلى خطر الاكتظاظ، حيث أن انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين لا يختلف عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كلا المنطقتين متكاملتان للغاية مقارنة بالمناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم، وتلعب هذه الهيئات دوراً رئيسياً في هذا التكامل. على هذا النحو، فإن تمثيل الاتحاد الأفريقي سيؤثر بشكل كبير على قدرة القارة على التفاعل وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا العالمية - كما يفعل الاتحاد الأوروبي. يعد كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي هيئات إقليمية عريقة، حيث يبلغ عمرهما حوالي 60 و66 عاماً على التوالي، ولكل منهما قدرة مثبتة على تنسيق التحديات العالمية.

بشكل عام، فإن قبول الاتحاد الأفريقي لا يفتح الباب أمام العضوية الإقليمية، ولكنه يؤسس لمعاملة متسقة للاتحاد الأفريقي بدلاً من كونه "مدعواً" دائماً كما كان في الماضي.

هل يشكل انضمام الاتحاد الأفريقي تهديداً لوضع بلد ما في مجموعة العشرين؟

لن يهدد الاتحاد الأفريقي وضع البلاد في مجموعة العشرين. إن دعم الاتحاد الأفريقي للانضمام إلى مجموعة العشرين سيقرب الدول الأعضاء في مجموعة العشرين من الاتحاد الأفريقي ويمكنها من إعادة تصور مشاركتها مع الاتحاد الأفريقي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي.

علاوة على ذلك، من المهم تسليط الضوء على أن عضوية الاتحاد الأوروبي تؤسس سابقة. ويتمتع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بسلطات مختلفة في السياسة واتخاذ القرار داخل منطقتهما، لكنهما يخدمان بشكل أساسي نفس الغرض من التكامل والحوكمة.

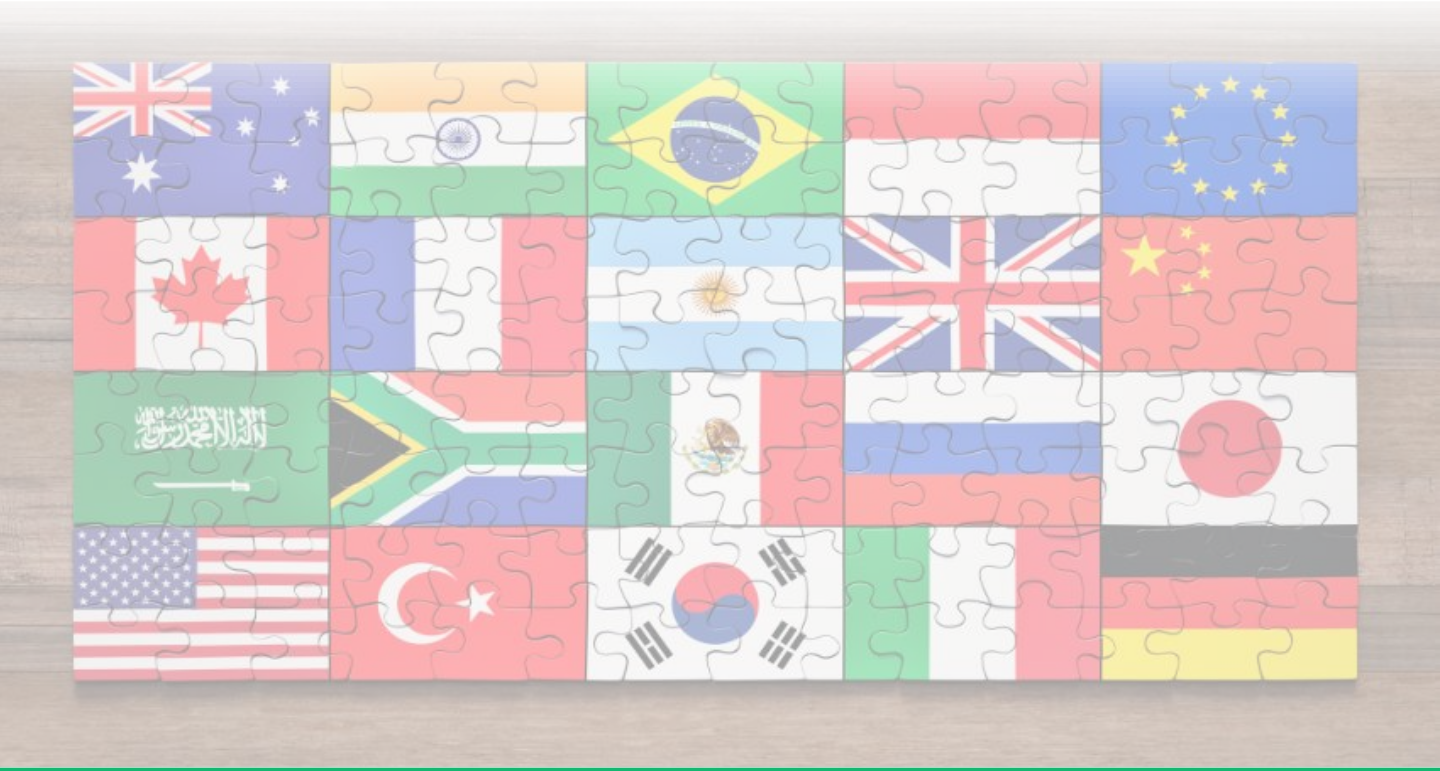

لماذا يجب على الاتحاد الأفريقي الانضمام إلى مجموعة العشرين في الوقت الذي يتم تمويله في الغالب من قبل دول مانحة غير عضو؟

إن فكرة وجوب تمويل الاتحاد الأفريقي ذاتياً لتبرير دخول مجموعة العشرين هي فكرة خاطئة لسببين رئيسيين.

أولاً، لا ينبغي معاقبة الاتحاد الأفريقي بسبب هيكله التمويلي.

إن السماح للأصوات والمطالب الأفريقية بأن تسمع في منتدى يضم أكبر اقتصادات العالم سوف يدعم نمو القارة وبالتالي قدرتها على تمويل نفسها على المدى الطويل.

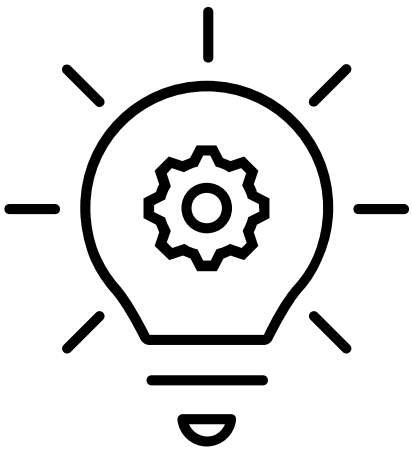

ثانياً، قد تشعر بعض الدول بالقلق من أن الاتحاد الأفريقي ممول من المانحين ولا يمكنه تقديم صوت "مستقل". ومع ذلك، هذا ليس صحيحاً.

أظهر الاتحاد الأفريقي الفاعلية والاستقلال، كما يتضح من موقفه في القضايا المثيرة للجدل للغاية مثل حرب أوكرانيا ومن خلال استباقيته مع جائحة كوفيد-19.

إن الانضمام إلى مجموعة العشرين لن يؤدي إلا إلى تسريع استقلال الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، سيكون موقف الاتحاد الأفريقي بشأن أي قضية نتاجاً للتشاور مع الدول الأعضاء والتوافق، كما حدث خلال فترة لجنة العشرة (C-10) (الملحق الأول).

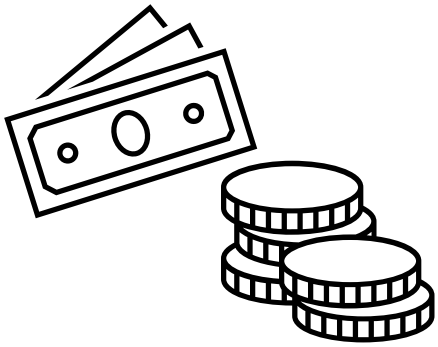

لماذا يجب على الاتحاد الأفريقي الانضمام إلى مجموعة العشرين في الوقت الذي يتم تمويله في الغالب من قبل دول مانحة غير عضو؟

- تابع

أخيراً، من المهم ملاحظة أن تمويل الاتحاد الأفريقي لا يأتي كله من الجهات المانحة، حيث يتم تمويل نسبة كبيرة منه ذاتياً من قبل الدول الأعضاء.

يمكن العثور على تفاصيل ميزانية الاتحاد الأفريقي لعام 2020 في الصفحة التالية، حيث تتكون ميزانية الاتحاد الأفريقي الإجمالية من أبعاد العمليات التشغيلية والبرنامجية وعمليات دعم السلام.

تمول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالكامل الميزانية التشغيلية البالغة 157.2 مليون دولار أمريكي. وبموجب الميزانية البرنامجية البالغة 216.9 مليون دولار أمريكي، تساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بنسبة 41٪ من الميزانية، بينما يمول الشركاء الدوليون 59٪.

في إطار ميزانية عمليات دعم السلام، تساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بنسبة 38٪ فقط من الميزانية، بينما يمول الشركاء الدوليون 61٪ من الميزانية.

تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي

هناك مجال لتعزيز الاستقلال المالي للاتحاد الأفريقي، وهو ما يلتزم به الاتحاد الأفريقي، فمنذ قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2015 في جوهانسبرغ، يلزم الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء بتمويل 100% من عملياته، و75% من برامجه، و25% من عمليات حفظ السلام.

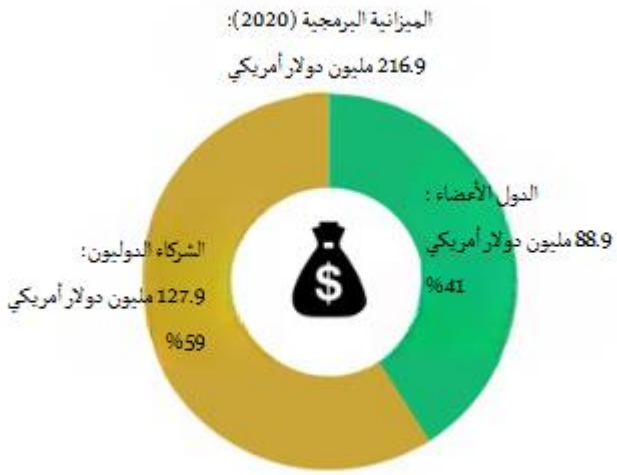

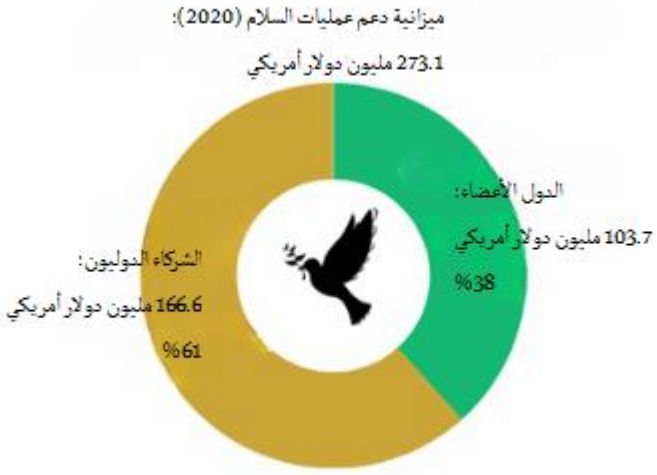

* ملاحظة: تعود أحدث البيانات الرسمية المتاحة من موقع الاتحاد الأفريقي إلى عام 2020.

الملحق الأول: جهود التنسيق السابقة من قبل البلدان والمؤسسات الأفريقية في مجموعة العشرين: لجنة العشرة (C-10)

المرجعية: تم إنشاء لجنة العشرة (C-10) خلال اجتماع الوزراء والمحافظين في تونس في نوفمبر 2008. وعقد الاجتماع لتقييم الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية 2007/2008 على أفريقيا، وللتداول بشأن الاستجابات الفعالة. وفي الاجتماع، أبلغ رئيس بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، الدكتور دونالد كابيروكا، المشاركين بأنه أنشأ فريقاً لرصد الأزمات المالية داخل بنك التنمية الأفريقي في بداية الأزمة. اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية الأفارقة على تشكيل لجنة تكلف بالأهداف التالية:

1. رصد تأثير الأزمة المالية لعام 2008 على أفريقيا ومناقشة الاستجابات السياساتية.
2. الدعوة إلى تعزيز المشاركة الأفريقية في المؤسسات المالية الدولية (IFIs).
3. تحديد الأولويات الاقتصادية لأفريقيا ووضع استراتيجية مشاركة أفريقية لمجموعة العشرين.

أعضاء لجنة العشرة (C-10) هم الجزائر وبوتسوانا والكاميرون ومصر وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا (CBWAS) والبنك المركزي لدول وسط أفريقيا (CBCAS).

بدعوة من وزير مالية جنوب إفريقيا، السيد تريفور مانويل، اجتمعت اللجنة لأول مرة في كيب تاون في يناير 2009.

وأطلعت جنوب إفريقيا الأعضاء على برنامج عمل مجموعة العشرين وأكدت على أهمية حشد أعضاء مجموعة العشرين لدعم مشاركة أفريقية قوية في قمة لندن.

مساهمات لجنة العشرة (C-10) في التمثيل الأفريقي في مجموعة العشرين

كان بنك التنمية الأفريقي (AfDB) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - نيباد (NEPAD) والاتحاد الأفريقي (AU) هي المنظمات الرئيسية التي مثلت أفريقيا في مختلف قمم مجموعة العشرين، وتعمل لجنة العشرة (C-10) على مد الجسور بين البلدان الأفريقية لتشكيل استراتيجية قارية بشأن مجموعة العشرين. وتضمنت التوصيات التي قدمتها لجنة العشرة (C-10) في البيانات السابقة لمجموعة العشرين الجوانب التالية:

- زيادة التمثيل الأفريقي وتصويته في المؤسسات المالية الدولية.
- توسيع نطاق البنية التحتية والاستثمار الزراعي في أفريقيا.
- وضع الآليات لمتابعة خطط العمل.
- تعزيز الشفافية والاستدامة في تنفيذ المشاريع.
- المقعد الأفريقي الرسمي في مجموعة العشرين.
- الحاجة إلى إصلاح صندوق النقد الدولي للحد من الشروط وتعزيز القوة الأفريقية.

مثال على مساهمة لجنة العشرة في جدول أعمال مجموعة العشرين موجود في تقريرهم بعد اجتماعهم في دار السلام في تنزانيا في مارس 2009. وقدم وفد الشراكة الجديدة التقرير وحضر مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لندن في أبريل. وتم تضمين العديد من توصيات التقرير، بما في ذلك بيع ذهب صندوق النقد الدولي وإصدار حقوق السحب الخاصة لدعم الاقتصادات الناشئة وذات الدخل المنخفض، في بيان لندن لمجموعة العشرين.

القيود والتحديات

ظهرت لجنة العشرة كاستجابة للمشاكل القائمة في الإدارة الاقتصادية الدولية، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن مجموعة العشرة ستمدد ولاياتها إلى ما بعد ذلك.

علاوة على ذلك، بالمقارنة مع الهيئات ذات الطابع المؤسسي مثل بنك التنمية الأفريقي (AfDB) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - نيباد (NEPAD) والاتحاد الأفريقي (AU)، فقد يكون من الصعب على لجنة العشرة القيام بدور قيادي في مناقشة القضايا الاقتصادية للقارة على المسرح العالمي. وفي عام 2010، اتفق حكام ووزراء لجنة العشرة على الاجتماع رسمياً مرتين سنوياً.

كما اتفقوا على أن يجتمع نواب وزراء ومحافظو لجنة العشرة على هامش الأحداث الأخرى أو قبل اجتماعات لجنة العشرة.

ومع ذلك، فقد التقوا مرة واحدة فقط في 2011 و2012 و2013 و2014. وكان من المفترض أن يكون هناك اجتماع في نهاية عام 2012 برئاسة الجزائر، وهو ما لم يحدث في النهاية.

في الاجتماع الأخير (الثامن) الذي عقد، أعلن أن الاجتماع القادم سيعقد في ياوندي في نهاية سبتمبر 2014، برئاسة الكاميرون، ولكن لم يتم عقد المزيد من الاجتماعات منذ ذلك الحين.

الملحق الثاني

القرار بشأن التقرير المتعلق بمنح مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين من قبل صاحب الفخامة ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال.

1. **يرحب** المنتدى بقيادة فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال والرئيس المنتهية ولايته للاتحاد الأفريقي، لمبادرته الممتازة في طلب منح الاتحاد الأفريقي مقعداً في مجموعة العشرين (G20).
2. **ويشيد** به لالتزامه ودعوته القوية وجهوده الدؤوبة من أجل ضمان العضوية الكاملة لأفريقيا في مجموعة العشرين والدفاع عن مصالحها والمساهمة في حوكمة سياسية واقتصادية ومالية وعالمية أكثر عدلاً وشمولية.
3. **ويعرب عن تقديره** للدعوات التي وجهتها مجموعة العشرين على مر الأعوام إلى الاتحاد الأفريقي للمشاركة في دوراتها، ويثني على المشاركة المنتظمة والقيمة للدول التي تترأس الاتحاد الأفريقي في تلك الدورات.
4. **ويقر** بأهمية مجموعة العشرين باعتبارها المنتدى الرئيسي للحوار الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي من أجل النمو والتنمية المستدامة.
5. **ويؤكد من جديد** على حاجة أفريقيا إلى المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار بشأن الحوكمة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية والبيئية والصحية.
6. **ويعرب عن** تقديره العميق لشركاء مجموعة العشرين الذين أعربوا بالفعل عن دعمهم للملف الأفريقي للحصول على مقعد في الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين ويدعو جميع أعضاء مجموعة العشرين الآخرين إلى دعم هذا العرض.
7. **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى التكاتف من أجل نجاح مثل هذه المبادرة.
8. **ويقرر** أن يقوم الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي بمساعدة رئيس المفوضية بتمثيل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين.
9. **ويطلب** من فخامة ماكي سال، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، مواصلة الدعوة، بدعم من المفوضية، من أجل منح مقعد فعال للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين في قمة مجموعة العشرين القادمة.

الدورة العادية السادسة والثلاثون لجمعية الاتحاد، في 18-19 فبراير 2023، في أديس أبابا في إثيوبيا.

DEVELOPMENT
REIMAGINED